

البرلمان الليبي يستعد للمصادقة على تعديلات قانون الانتخابات



يستعد البرلمان الليبي للتقرير في قضية التعديلات على القوانين الانتخابية التي طلبتها مفوضية الانتخابات تمهيداً لتحديد أجندة الاقتراع المقرر إجراؤه في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل؛ وذلك في جلسة عامة في طبرق، شرق البلاد. وكشف النائب بالبرلمان جبريل اوحيدة أن الجلسة سيحضرها رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، وستكون مفتوحة للتشاور والنقاش بشأن هذه التعديلات.

جاء ذلك بعد أسابيع، من طلب مفوضية الانتخابات من البرلمان، إعادة النظر وتصحيح بعض مواد قانون انتخاب رئيس الدولة، وهي المواد 12 و16 و20 و22 وكذلك 50؛ وذلك من أجل تنفيذ الانتخابات بعيداً عن الطعون القضائية. وتحتاج المفوضية إلى مصادقة وقبول البرلمان لهذه التعديلات في أقرب وقت ممكن، للمضي قدماً في العملية الانتخابية وإنهاء كافة الخطوات المرتبطة بها في موعدها المحدد نهاية العام الجاري حسب خريطة الطريق الأممية؛ وذلك من خلال وضع جدول زمني للاقتراع، ثم فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي خططت المفوضية أن يكون في منتصف شهر نوفمبر المقبل، إذا ما تسلمت القوانين الانتخابية بعد تعديلها، هذا الأسبوع.

يشار إلى أن المفوضية كانت استبقت مصادقة البرلمان على تصحيح بعض القوانين الانتخابية، ونشرت، أمس الأحد، على موقعها الرسمي نماذج قوائم التزكية للترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بهدف إتاحة الوقت الكافي للمرشحين لإعداد مستنداتهم وتقديمها خلال المدة المقررة للتقدم للترشح، كما قامت بتحديد طريقة سحب النماذج من الأيقونة الموجودة على موقعها ونشرت تعليماتها بخصوص تقديم قوائم التزكية. ويأتي سعي المفوضية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، طبقاً للقوانين التي أصدرها البرلمان، على الرغم من مطالبة المجلس الأعلى للدولة بوقف العمل بها، بسبب عدم إشراكه في صياغتها، وإعلانه نيته الطعن بها. وإذا ما سارت الأمور مثل ما خططت له المفوضية رغم الحاجة كذلك إلى توافق سياسي حول العملية الانتخابية، سينتخب الليبيون ولأول مرة رئيساً للبلاد عبر الاقتراع المباشر. من الشعب، في الانتخابات الرئاسية المرتقبة بعد شهرين

من جانب آخر، أشادت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في بيان مشترك، باستضافة ليبيا «الناجحة» لمؤتمر دعم الاستقرار، والذي سمح لكبار المسؤولين من البلدان والمنظمات في جميع أنحاء العالم بالتلاقي في طرابلس، وإبراز دعمهم لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية

وقال البيان المشترك: إن البلدان الخمسة تضم صوتها إلى السلطات الليبية في رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية، بما في ذلك الدور المسبب للانقسام والمزعزع للاستقرار الذي يلعبه المرتزقة والمقاتلون الأجانب والقوات الأجنبية، مؤكداً ضرورة التزام جميع الأطراف بالقانون الدولي. وأشاد بـ«الروح الوطنية» التي تحلت بها اللجنة العسكرية المشتركة «5 + 5» والتزامها، من خلال تقديمها لخطة عملها الشاملة لسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية في مؤتمر دعم استقرار ليبيا

(وكالات)